مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
العدد السادس / ديسمبر 2016

OEB Univ. Publish. Co.

الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي: محاولة لنمذجة العلاقة بالتطبيق على حالة الجزائر

Good governance and economic growth: an attempt to model the relationship -case of Algeria

د. شقبقب عيسى
جامعـــة الجزائـــر03

أ. عدلي إبراهيم
جامعة أم البواقي

تصنيف JEL: O43 تاريخ الاستلام: **29/ 10/2016** تاريخ قبول النشر : **2016/12/05**

الملخص :

كثيرة هي الدراسات التي حاولت معرفة أثر نوعية الحوكمة على النمو الاقتصادي أو اختبار العلاقة بينهما، إلا أن اغلب هذا الدراسات استندت إلى بيانات مقطعية من خلال أخذ إحصاءات لمجموعة من البلدان في سنة معينة، ولم تأخذ عنصر الزمن في الحسبان، فتأتي هذه الدراسة لمحاولة دراسة العلاقة بين هذين المتغيرين بالنسبة للجزائر ولفترة زمنية طويلة نسبيا (من 1996 إلى 2013)، حيث أثبتت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من المؤشر التجميعي للحوكمة (تم بناؤه من خلال المؤشرات الفرعية التي يصدرها البنك الدولي) والنمو الاقتصادي (معبر عنه بالناتج الفردي) إلا أن هذه العلاقة ضعيفة جدا (قيمة المرونة طويلة الأجل 0,003)، كما بين اختبار جرونجر للسببية وجود علاقة تأثير في اتجاه واحد وهو من الحوكمة الجيدة نحو النمو الاقتصادي وليس العكس.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الجيدة، النمو الاقصادي، التكامل المشترك، السببية.

Abstract :

Il ya de nombreuses études qui ont tentées de déterminer l'impact de la bonne gouvernance sur la croissance économique ou tester la relation entre eux, mais la plupart de ces études ont été basées sur des données transversales en prenant des statistiques pour un nombre de pays avec une année bien préciset ne prennes pas en considération la dimension temporelle.

Cette étude vise à examiner la relation entre ces deux variables dans l'Algérie et avec une période relativement long (de 1996 à 2013), les résultats ont été prouvés l'existence d'une relation d'équilibre à long terme entre l'indicateur agrégé de la bonne gouvernance (a été créé par l'utilisation des sous-indicateurs de la Banque Mondiale) et la croissance économique (exprimée en production individuelle) seulement que cette relation est très faible (la valeur de l'élasticité à long terme est égale à: 0.003), le test de Granger de causalité a montré aussi qu'il existe une relation d'impact avec un seul sens, de la bonne gouvernance vers la croissance économique et non pas l'inverse.

Mots clés: *Bonne gouvernance, Croissance économique, Cointégration, Causalité*

مقدمة

بالرغم من الاعتراف بأهمية المؤسسات في الحياة الاقتصادية إلا أن شأنها أهمل في نظريات النمو والتنمية الاقتصادية لصالح العوامل الكمية مثل العمل ورأس المال المادي والبشري، لكن وبعد فشل برامج الإصلاح الاقتصادي المصممة من قبل المؤسسات المالية الدولية تزايد الاهتمام كثيرا بالجوانب المؤسسية – تقريبا منذ بداية التسعينات من القرن الماضي– على غرار مفهوم الحوكمة الجيدة، منذ ذلك الوقت والدراسات متواصلة حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والحوكمة، إلا أن اغلب هذه الدراسات استندت إلى بيانات مقطعية من خلال أخذ إحصاءات لمجموعة من البلدان في سنة معينة ، ولم تأخذ عنصر الزمن في الحسبان، فتأتي هذه الدراسة لمحاولة دراسة العلاقة بين المتغيرين بالنسبة للجزائر ولفترة زمنية طويلة نسبيا (من 1996 إلى 2013). وبالتالي الإجابة على إشكالية هامة: ما هي العلاقة بين الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

أهمية الدراسة: لا شك أن من أهم المواضيع التي تناولها الاقتصاديون بالدراسة هو معرفة العوامل المحركة للنمو الاقتصادي وأسباب تراكم الثروة في المجتمع، فبمعرفة هذه العوامل

يستطيع أصحاب القرار التحكم فيها من اجل تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، وتأتي دراستنا هذه لتسلط الضوء على أحد أهم العوامل المهملة وهي الحوكمة التي تساهم في خلق بيئة عمل تحفز الاستثمار وتزيل العوائق الإدارية والسياسية وغيرها.

أهداف ومنهج الدراسة: ترمي هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال استخدام بيانات سلاسل زمنية للفترة (2013-1996) ، وذلك بالاستعانة ببعض تقنيات الاقتصاد القياسي والاختبارات الإحصائية المناسبة على غرار اختبار التكامل المشترك والسببية

الدراسات السابقة: هناك دراسات كثيرة حاولت اختبار العلاقة بين الحوكمة -أو أحد أبعادها- والنمو الاقتصادي، إلا أن اغلب هذا الدراسات استندت إلى بيانات مقطعية من خلال أخذ إحصاءات لمجموعة من البلدان في سنة معينة، من بينها:

دراسة Kaufmann و KRAAY.A [1] : استخدم الباحثين مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي – وهما من المساهمين في بناء هذه المؤشرات- لـ 150 دولة لسنة 1999، وباستخدام الانحدار الخطي توصل الباحثين إلى وجود علاقة موجبة وقوية بين الحوكمة والنمو الاقتصادي؛

دراسة Compos et Nugent[2]: استخدم الباحثين خمس مؤشرات للحوكمة لـ 108 دولة لسنة 1999، وتوصلا إلى وجود علاقة طردية بين جميع المؤشرات والنمو الاقتصادي (مقاسا بمتوسط الناتج الداخلي الخام للفرد) ؛

دراسة Mauro[3] استخدم مؤشر مدركات الفساد الصادرة عن مؤسسة الأعمال الدولية لـ 67 دولة وكل من نصيب الاستثمار من الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو الاقتصادي للفرد فتوصل الى وجود علاقة سالبة ومعنوية بين الفساد والاستثمار ووجود علاقة سالبة وغير معنوية بين الفساد والنمو الاقتصادي؛

أما بالنسبة للجزائر فلم أقف على دراسة قياسية تناولت اختبار العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي، ولعل دراستنا هي أول محلولة لاختبار هذه العلاقة.

1_ مفهوم الحوكمة الجيدة

كثر تداول مفهوم الحوكمة الجيدة منذ مطلع التسعينات من قبل المؤسسات المالية الدولية والدول المتقدمة المانحة للمساعدات، حيث اعتبرت هذه الدول والمؤسسات تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة أحد العوامل الرئيسية لإحداث نمو اقتصادي وتنمية مستدامة

خاصة في الدول النامية المستقبلة للمساعدات، لذلك ظهرت عدة محاولات لتقديم تعريف دقيق لهذا المفهوم وتحديد أبعاده ومبادئه.

أ- الحوكمة

على الرغم من كثرة تداول هذا المفهوم من قبل المؤسسات الدولية، السياسيين والأكاديميين إلا أننا لا نجد اتفاق في تعريف هذا المصطلح مع انه يمكن القول أن هناك اتفاق حول المبادئ العامة لهذا المفهوم، ولعلنا نكتفي بتعريف البنك الدولي لوضوحه واختصاره حيث يعرف الحوكمة بأنها[4] " الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية"

ب- الحوكمة الجيدة

إنّ المتأمل فيما كتب عن موضوع الحوكمة الجيدة يجد أنّ هناك صعوبة في تحديد النموذج الأمثل الذي ينبغي إتباعه لتحقيق حوكمة جيدة، لكن وبما أننا سنستخدم مؤشرات البنك الدولي لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والحوكمة فسنقتصر على تعريف البنك الدولي للحوكمة الجيدة، حيث عرفها في تقريره الصادر سنة 1992م حول " الحوكمة الجيدة والتنمية " بأنها[5] " **عملية التسيير والإصلاح المؤسساتي المتعلق بالإدارة، وباختيار السياسات، وبتحسين مستوى التنسيق،وتقديم الخدمات في المرافق العمومية،باستخدام الأساليب السليمة،وروح المسؤولية، والشفافية، للوصول إلى الأهداف والنتائج المسطرة وتحقيق التنمية المستدامة**"

2_ مؤشرات الحوكمة

برزت عدة وكالات دولية ومحلية لبناء مؤشرات حول نوعية الحوكمة في الدول المتقدمة، وفي النامية على وجه الخصوص، لتكون كقاعدة من خلالها يمكن اتخاذ القرار في منح المساعدات أو توطين الاستثمار أو إمضاء اتفاقيات التعاون، وهذا ما أسفر على وجود مؤشرات كثيرة جدا قد تتجاوز المئتي مؤشر. إلا أننا في هذه الدراسة سنقتصر على مؤشر البنك الدولي نظرا لاستخدامه الواسع ولتوفر سلاسل زمنية طويلة مع تغطية كبيرة لأكثر من 213 دولة في العالم، مما يجعله المقياس الوحيد الذي يشمل كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة[6].

حيث قام البنك الدولي وبفضل جهود كوفمان وزملائه بإنتاج مؤشر مركب تم تجميعه من مؤشرات فرعية تنتجها 31 هيئة مختصة في هذا المجال، أطلق على هذا المؤشر اسم المؤشرات العالمية للحوكمة (Indicators Worldwide Governance) أو اختصارا WGI، كما يحتوي هذا المؤشر على ست مؤشرات فرعية كل مؤشر منها يقيس موضوع أو بعد من أبعاد الحوكمة الجيدة هذه المؤشرات كالتالي[7]:

1- مؤشر السيطرة على الفساد (Control of Corruption) (CC): يقيس هذا المؤشر المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة أن تحجم المكاسب الشخصية الصغيرة والكبيرة، وكذلك الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم.

2- مؤشر فعالية الحكومة (**Government Effectiveness) (GE):** يقيس هذا المؤشر مدة جودة الخدمات العامة، جودة الخدمات المدنية، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، جودة الأنظمة وتطبيقها ومصداقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة.

3- **مؤشر الاستقرار السياسي** Political Statbility and absent of violance) (PS): يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدون انقلاب غير شرعي، أو استخدام العنف وهذا يشمل العنف ذو الطابع السياسي والإرهابي.

4- مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها (**Regulatory Quality**) **(RQ):** يعبر عن مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح فعالة من شانها دعم التنمية في القطاع الخاص.

5- مؤشر سيادة القانون (Rule of Law) (RL): ويقيس مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القانون من قبل الحكومة بشكل متساوي على كل الافراد والمنظمات، وبشكل خاص الثقة في مدى إنفاذ العقود، حماية حقوق الملكية، عمل الشرطة والمحاكم، فضلا عن احتمال حدوث الجرائم والعنف.

6- مؤشر المشاركة والمساءلة (**VA) (Voice and Accountability**): يقيس مؤشر المشاركة والمساءلة مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، بالإضافة الى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الاعلام.

3_ بناء مؤشر تجميعي للحوكمة:

نظرا لصغر حجم العينة فلا يمكن إدخال المؤشرات الفرعية الستة كمتغيرات مستقلة في النموذج إذ لو اضفناها لأصبح عدد المتغيرات المستقلة تسعة مقابل 16 مشاهدة، لذلك تم بناء مؤشر تجميعي يختزل المعلومات الموجودة في هذه المؤشرات وذلك باستخدام طريقة التحليل إلى مركبات أساسية (ACP)، حيث أوضحت نتائج التحليل أن المؤشر التجميعي (المركبة الأساسية الأولى) يفسر أكثر من 90% من المعلومات التي تحتويها المؤشرات الستة، كما تم بناء المؤشر باستخدام المعادلة التالية:

$$IAG = 0.49AV + 0.42PS + 0.48GE + 0.05RQ + 0.43RL + 0.42CC$$

حيث نلاحظ من خلال المعادلة أعلاه أن المؤشرات الفرعية تقريبا لها نفس الوزن وتساهم بنفس النسبة في بناء المؤشر التجميعي للحوكمة ماعدا جودة التشريعات وتطبيقها.

4_ الحوكمة والنمو الاقتصادي: توصيف النموذج

سنستخدم في هذه الدراسة نموذج في إطار فرضيات النمو الداخلي ودالة إنتاج من النوع كوب دوغلاس[8]:

$$Y_t = K_t^{\alpha} H_t^{\beta} (A_t L_t)^{1-\alpha-\beta} \quad (1)$$

$$L_t = L_0 e^{nt} \quad (2)$$

$$K_t = I_t + (1-\sigma) K_{t-1} \quad (3)$$

حيث Y يمثل الناتج الداخلي الخام الحقيقي، K يمثل مخزون رأس المال الثابت، H يمثل مخزون رأس المال البشري، L يمثل عنصر العمل، و A يمثل المستوى التكنولوجي، كما تم افتراض وجود غلة ثابتة

أي أن $\alpha+\beta=1$.

يعبر عن المستوى التكنولوجي بالدالة التالية:

$$A_t = A_0 e^{gt+p\theta} \quad (4)$$

حيث، g معدل النمو الخارجي للمستوى التكنولوجي،p يمثل شعاع المتغيرات المؤسساتية التي يمكن أن تؤثر في مستوى التقدم التكنولوجي، θ يمثل المعلمات التي بين هذه المتغيرات.

بقسمة المعادلة (1) على متغير العمل (L) نحصل على دالة الإنتاج الفردي كالتالي:

$$y_t = A_t(k_t)^{\alpha}(h_t)^{\beta} \qquad (5)$$

بتطبيق اللوغاريتم على المعادلة (5)، وبتعويض المتغيرات A_t L_t K_t بالعادلات الخاصة بها نحصل على النموذج التالي، والذي يوضح العلاقة بين نوعية المؤسسات والناتج الفردي:

$$\ln(y) = \alpha_0 + \alpha_1 IAG + \alpha_2 \ln(k) + \alpha_3 \ln(n + g + \delta) \qquad (6)$$

5_ العلاقة بين النمو والحوكمة : تطبيق على الجزائر

في حالة تطبيق طريقة المربعات الصغرى على السلاسل غير المستقرة قد تكون نتائج التقدير مضللة، وهو ما يعرف بالانحدار الزائف، لذلك وقبل تقدير النموذج السابق سنقوم بسلسلة من الاختبارات لدراسة استقرارية السلاسل وتحديد درجة تكاملها، ومن ثم نقوم باختبار التكامل المشترك.

<u>دراسة استقرارية السلاسل</u>

لمعرفة درجة تكامل كل سلسلة تم تطبيق اختبار ديكي فوللر المطور على السلاسل في المستوى وبعد أخذ الفروق الأولى فكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): اختبار (ADF) لاستقرارية السلاسل

المتغيرات	قبل أخذ الفروق				بعد أخذ الفروق الأولى				درجة التكامل
	الاتجاه العام	الثابت	النموذج المناسب	جذر الوحدة	الاتجاه العام	الثابت	النموذج المناسب	جذر الوحدة	
Log(pibh)	0.48	0.35	بدون اتجاه عام وثابت	0.99	0.2	0.06	الثابت	0.02	I(1)
Log(L)	0.009	---	اتجاه عام وثابت	0.12	0.88	0.003	الثابت	0.001	I(1)
Log(K)	0.008	---	اتجاه عام وثابت	0.07	0.97	0.08	بدون اتجاه عام وثابت	0.008	I(1)
IAG	0.14	0.52	بدون اتجاه عام وثابت	0.11	0.49	0.40	الثابت	0.0002	I(1)

من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EVIEWES

pibh: الناتج المحلي الإجمالي للفرد

L: يتم قياسه باستخدام ساعات العمل أو عدد العمال ، إلا انه في الجزائر لا تتوفر لدينا إحصائيات ساعات العمل لذلك سنستخدم عدد العمال (EPM)

K: هناك عدة طرق تستخدم لإيجاد قيمة تقريبية لرصيد رأس المال، إلا أنه تم استخدام قيمة التراكم الخام للأصول الثابتة(ABFF) بدلا من رصيد رأس المال لعدم توفر إحصائيات خاصة بالجزائر ولأنه يعتبر بديل مناسب له للارتباط القوي بينهما[9]

الجدول أعلاه يلخص نتائج اختبار الاستقرارية ديكي فوللر المطور(ADF)، ولإجراء هذا الاختبار قمنا أولا باختيار النموذج المناسب من بين ثلاث نماذج (نموذج يحتوي على الاتجاه العام والثابت، نموذج يحتوي على الثابت فقط، نموذج لا يحتوي لا على الاتجاه العام ولا على الثابت)، وبدلا من عرض القيم الحرجة والجدولية قمنا بعرض الاحتمالية (Prob) مباشرة لأنها تقود إلى نفس النتيجة، فإذا كانت الاحتمالية أكبر من 0,05 تم قبول الفرضية الصفرية وإلا يتم رفضها.

نتائج هذا الاختبار بينت أن جميع السلاسل غير مستقرة في المستوى، ثم بعد إجراء الفروق الأولى أصبحت السلاسل جميعها مستقرة، أي أنها متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى I(1) ، وهذا ما يعني تحقق الشرط الضروري لوجود التكامل المشترك، أي أن هناك احتمال وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة ينبغي اختبارها باستخدام الطرق المناسبة.

هناك طريقتين لاختبار التكامل المشترك، الطريقة الأولى مقترحة من طرف Engle et Granger والثانية من طرف Johansen.

اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل وجرونجر ذات المعادلة الواحدة

تطبق هذه الطريقة على مرحلتين، أولا نقدر العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التي لها نفس درجة التكامل، وبعد ذلك نقوم باستخراج سلسلة البواقي ونطبق عليها اختبار ديكي فوللر فإذا اثبت الاختبار أنها مستقرة دل ذلك على وجود علاقة تكامل مشترك.

1- تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل

تم التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(2) : نتائج تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل

المتغير التابع: Log(PIBH)				
طريقة التقدير: Least Squares				
المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة	الخطأ المعياري	t-Statistic	Prob.
Log(L)	0.768426	0.101567	7.565717	0.0000
Log(K)	0.003786	0.060849	0.062219	0.9513
IAG	0.003346	0.000762	4.391370	0.0006
C	14.18146	0.658338	21.54132	0.0000
معامل التحديد	0.986728		F-statistic	346.9596
Durbin-Watson	1.913707		Prob(F-statistic)	0.000000

من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EVIEWES

من خلال القيمة العالية لمعامل التحديد (98,6%)، معنوية اختبار فيشر، وأيضا معنوية معظم المتغيرات تتضح صلاحية النموذج لتفسير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

كما توضح نتائج التقدير الأهمية الكبيرة لعنصر العمل في تفسير التغيرات الحاصلة للمتغير التابع في الأجل الطويل حيث قدرت مرونة عنصر العمل بـ 0,76، أما بالنسبة لرأس المال فقد بينت النتائج عدم معنوية العلاقة بينه وبين الإنتاج الفردي في الأجل الطويل، أيضا بينت النتائج معنوية تأثير نوعية الحوكمة على الإنتاج في الأجل الطويل إلا أن هذا التأثير ضئيل جدا حيث قدرت مرونته بـ 0,003. بعد تقدير العلاقة طويلة الأجل تم أخذ سلسلة البواقي لدراسة استقراريتها .

2- <u>استقرارية سلسلة البواقي</u>

من اجل دراسة استقرارية سلسلة البواقي تم تطبيق اختبار دكي فوللر والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): اختبار (ADF) لاستقرارية سلسلة البواقي

المتغير	اختبار ADF			
	الاتجاه العام	الثابت	النموذج المناسب	جذر الوحدة
E	0.71	0.65	بدون اتجاه عام وثابت	0.0001

من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EVIEWES

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج الأول (بدون اتجاه عام وثابت) هو النموذج المناسب لاختبار جذر الوحدة، حيث بين هذا الأخير أن السلسلة مستقرة (رفض فرضية وجود جذر الوحدة).

إذن وبعد تحقق استقرارية سلسلة البواقي يتبين لنا وجود علاقة تكامل مشترك بين السلاسل المدروسة، لذلك نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ.

3- نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

نموذج تصحيح الخطأ يصف العلاقة قصيرة الأجل الموجودة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، كما يعمل على تصحيح الانحراف عن العلاقة التكاملية طويلة الأجل من خلال معامل سرعة التصحيح. نموذج تصحيح الخطأ يكتب وفق الصيغة التالية:

$$d(\log(pibh))_t = \alpha + \beta_1 d(\log(L))_t + \beta_2 d(\log(K))_t + \beta_3 d(\mathrm{IAG})_t + \gamma \mathrm{e}_{t-1}$$

حيث يعبر d عن الفروق الأولى للمتغيرات، γ : يمثل معامل سرعة التصحيح، e_{t-1} : يمثل سلسلة بواقي نموذج العلاقة طويلة الأجل مؤخرة بفترة زمنية واحدة.

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير العلاقة السابقة والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(4) : نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل

المتغير التابع: DLPIB				
طريقة التقدير: Least Squares				
المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة	الخطأ المعياري	t-Statistic	Prob.
DLL	0.190675	0.099532	1.915707	0.0877
DLK	1.068005	0.379764	2.812287	0.0203
DIAG	0.000492	0.000158	3.113924	0.0121
E(-1)	-0.513332	0.174840	-2.936013	0.0166
C	0.124144	0.039894	3.111861	0.0125
AR(2)	0.631530	0.122032	5.175112	0.0006
معامل التحديد	0.589265		F-statistic	2.582389
Durbin-Watson stat	1.913375		Prob(F-statistic)	0.102439

من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EVIEWES

يتبين لنا من خلال نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل أو نموذج تصحيح الخطأ معنوية

أغلب المتغيرات ، كما تبين معنوية معامل سرعة تصحيح الخطأوإشارته السالبة صحة النموذج وهذا ما يؤيد النتائج السابقة، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 0,51 والتي يتم تفسيرها بنسبة التصحيح السنوية أي إذا حصل انحراف عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل بـ 1% فان 0,51 من هذا الانحراف يصحح في السنة الأولى .

أيضا نلاحظ معنوية معلمة متغير نوعية الحوكمة مما يؤكد وجود علاقة بينها وبين النمو الاقتصادي في الأجل القصير كما هو الحال في الأجل القصير إلى أن قيمة المرونة توضح التأثير الضعيف جدا حيث بلغت قيمتها 0.00049أي تقريبا عشر قيمة المرونة في الأجل الطويل وهذا ما يمكن تفسيره على أن ثمرة الإصلاح المؤسسي ذات تأثير بعيد المدى ولا تظهر ثمرتها إلا في الأجل الطويل.

6_ اختبار السببية بين النمو الاقتصادي ونوعية الحوكمة

نموذج الانحدار يمكن أن يختبر لنا وجود العلاقة بين المتغيرات ومدى قوتها، لكن لا يحدد اتجاه هذه العلاقة، فوجود علاقة بين x و y من خلاله معادلة الانحدار لا يعني ان x يسبب Y[10]. لذلك كان من المناسب إجراء اختبار آخر يبين لنا اتجاه العلاقة بين الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي، هذا الاختبار هو اختبار السببية لـ GRANGER[11]، حيث عرف هذا الأخير السببية بين متغيرين (x يسبب y) إذاتحسنت القيم التنبؤية لـ y عند إدخال قيم x في نموذج التنبؤ.لكن وقبل اجراء هذا الاختبار ينبغي اختيار درجة الابطاء المثلى لنموذج شعاع الانحدار الذاتي المستخدم كوسيلة للقيام بهذا الاختبار، الجدول التالي يوضح قيم معايير المعلومات عند درجات ابطاء مختلف.

الجدول رقم (5): قيم معايير المعلومات عند درجات إبطاء مختلفة

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: PIBH IAG
Exogenous variables: C
Date: 10/11/15 Time: 21:27
Sample: 1996 2013
Included observations: 14

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-409.5358	NA	1.17e+23	58.79084	58.88213	58.78238
1	-370.4483	61.42324*	7.88e+20	53.77833	54.05221*	53.75298
2	-365.2811	6.643581	7.03e+20*	53.61159*	54.06806	53.56933*
3	-364.1018	1.179320	1.20e+21	54.01454	54.65360	53.95538
4	-362.1455	1.397313	2.13e+21	54.30651	55.12815	54.23045

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EVIEWES

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن اغلب المعايير اختارت الدرجة الثانية كدرجة إبطاء مثلى، لذلك تم اعتمادها عند القيام باختبار السببية، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (6): اختبار السببية بين النمو الاقتصادي ونوعية الحوكمة

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 10/11/15 Time: 21:28
Sample: 1996 2013
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
IAG does not Granger Cause PIBH	16	6.08452	0.0166
PIBH does not Granger Cause IAG		0.94058	0.4197

من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EVIEWES

يتم استخدام اختبار فيشر المعروف لاختبار الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود سببية من X نحو Y، حيث نلاحظ من خلال قيمة الاحتمالية (Prob) أنّه تم قبول فرضية عدم وجود سببية من pibh نحو IAG، في حين تم رفض فرضية عدم وجود سببية من IAG نحو pibh، أي هناك سببية في اتجاه واحد وهي من الحوكمة الجيدة نحو النمو الاقتصادي.

خاتمة

بعد ما كان اهتمام اقتصاديي التنمية منصبا بشكل كبير على العوامل المادية للنمو الاقتصادي المتمثلة أساسا في العمل ورأس المال، بدأت تظهر في أواخر القرن المنصرم عوامل جديدة وأبعاد أخرى أبرزها البعد المؤسساتي وبالخصوص الحوكمة أو الحكم الراشد، خاصة بعد فشل منظومة السياسات الاقتصادية المقترحة من طرف المؤسسات الدولية(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وتزايدت معها الدراسات النظرية والتجريبية على حد سواء، فظهرت عدة محاولات لتكميم هذا المفهوم وقياسه من خلال مؤشرات متنوعة ثم دراسة العلاقة بينه وبين النمو الاقتصادي، فتعددت الطرق الإحصائية والمؤشرات المستخدمة. كما تباينت النتائج بين مثبت لوجود علاقة طردية بين المتغيرين وناف لوجود هذه العلاقة، إلا أن أغلب هذه الدراسات اعتمدت على بيانات مقطعية لعدة

دول مهملة للبعد الزمني، فحاولنا في هذه الدراسة نمذجة العلاقة بين نوعية الحوكمة والنمو الاقتصادي، فبدأنا أولا ببناء مؤشر تجميعي للحوكمة، ثم قمنا بدراسة العلاقة من خلال تطبيق تقنيات التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ، حيث أثبتت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من المؤشر التجميعي للحوكمة والنمو الاقتصادي (معبر عنه بالناتج الفردي) إلا أن هذه العلاقة ضعيفة جدا (قيمة المرونة طويلة الأجل 0,003)، لكن رغم ضعف هذه العلاقة إلا أنها اكبر بعشرة أضعاف من المرونة قصيرة الأجل، كما بين اختبار جرونجر للسببية وجود علاقة تأثير في اتجاه واحد وهو من الحوكمة الجيدة نحو النمو الاقتصادي وليس العكس.

قائمة الإحالات والمراجع:

[1] **KAUFMANN.D, et KRAAY.A. (2003).** «Governance and Growth: Causality which way? Evidence for the world, in brief », *The World Bank*, Washington, *www.worldbank.org/wbi/gouvernence*.

[2] Ouidade CHATTI, Gouvernance et croissance économique, Thèse du Doctorat, UNIVERSITE DE NICE SOPHIA-ANTIPOLIS,2010,p290

[3] Mauro, P. (1995). Corruption and Growth, *Quarterly Journal of Economics*, Vol.110, 681–712.

[4] بسام عبد الله البسام، الحوكمة الرشيدة : المملكة العربية السعودية حالة دراسية، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، العدد 11، 2004، ص 04

[5] World Bank ,"Governance & Development" , Washington : World Bank , 1992 ,P01

[6] Kaufmann, D., Kraay, A., &Mastruzzi, M. (2010a). The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues (World Bank Policy Research Working Paper No. 5430). Washington, DC: The World Bank.

[7] بسام عبد الله البسام، الحوكمة الرشيدة: 2004، مرجع سابق، ص 12–13

[8] Montasar Zayati, Relation gouvernance et croissance économique: Un essai de modélisation par application au cas de la Tunisie,International Journal of Innovation and Applied Studies,June2013 ,p472

[9] البشير عبد الكريم، دخمان بواعلي سمير قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي– حالة الاقتصاد الجزائري–،مداخلة لدى منتدى الاقتصاديين المغاربة ، ص10

[10] Damodar.Gujarati, Econométrie, 4 ed,De Boeck,2004,Bruxelle,p23

[11] GRANGER, C. W: "Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross Spectral Methods," Econometrica, 37, (1969), 424–438.

الملحق رقم 01: البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة

السنة	VA	PS	GE	RQ	RL	cc	PIB	EMP	ABFF
1996	-1.27	-1.86	-0.95	-0.77	-1.19	-0.48	3058431521	5625	760918741
1998	-1.38	-1.96	-0.81	-0.72	-1.18	-0.97	3035063374	5717	781471123
2000	-1.21	-1.50	-0.96	-0.69	-1.17	-0.95	4296655157	6179.99	888402656
2002	-1.12	-1.70	-0.61	-0.59	-0.59	-0.94	4459009465	6411.64	1095641625
2003	-1.14	-1.78	-0.61	-0.55	-0.54	-0.67	4966733901	6684.06	1196373050
2004	-0.82	-1.37	-0.52	-0.54	-0.55	-0.63	5592648204	7798.41	1343249295
2005	-0.76	-0.93	-0.44	-0.43	-0.70	-0.42	6783874047	8044.22	1517574504
2006	-0.92	-1.12	-0.52	-0.58	-0.64	-0.49	7454305831	8868.8	1726837264
2007	-1.00	-1.13	-0.60	-0.62	-0.71	-0.52	7910086604	8594.24	2082310893
2008	-0.99	-1.09	-0.61	-0.79	-0.71	-0.56	8907649218	9146	2603922568
2009	-1.06	-1.22	-0.58	-1.07	-0.76	-0.55	7603375515	9472	2907260946
2010	-1.03	-1.26	-0.48	-1.17	-0.75	-0.49	8802439918	9736	3193806283
2011	-1.00	-1.36	-0.58	-1.19	-0.79	-0.51	1.0197E+10	9599	3244825339
2012	-0.90	-1.32	-0.55	-1.29	-0.77	-0.49	1.0215E+10	10170	3218834300
2013	-0.89	-1.17	-0.60	-1.19	-0.68	-0.48	1.0419E+10	10788	3521559678

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، WGI، موقع البنك الدولي